تقويم الأداء فى العملية التعليمية والبحثية فى الجامعـات (*)

أولا : مقدمة فى مبررات الدراسة وأهدافها :

تستجيب هذه الدراسة لما سبق أن تقدم به المجلس القومى للتعليـم والبحث العلمى من توصيات خلال دراساته السابقة عن المقومات الأساسية للجامعات فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، وتطوير مدرسة الدراسات العليا الوطنية ، وسياسة تنمية أداء أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، ثم ما استهدفه المجلس الأعلى للجامعات المصرية مؤخرا من محاولته وضـع معايير محددة يجرى بمقتضاها أداء التقويم الذاتى الدورى لكل جامعـة على حدة وللجامعات المصرية كلها فى منظومة واحدة ، وذلك فى كل مايتعلق بأداء الأستاذ والطالب والمناهج التعليمية ووسائل التعليم والتعلم والامكانات المتاحة لكل ذلك من مختبرات ومكتبـات ومـرافق وأبنيـة ، كذلـك وسائل التمويل والنظم الادارية وقبول الطلاب وتخرجهم وتعيين أعضاء هيئة التدريس ... الخ ..

ولايستطيع منصف أن ينكر ماحققته الجامعات المصرية بأساتذتهـا وبحوثها وخريجيها من خدمات لتطوير المجتمع المصرى خلال هذا القـرن (العشرين) علميا وثقافيا واقتصاديا وقوميا . كما أن هذه الآثار قد امتدت خارج مصر الى انحاء العالم المختلفة وخاصة الى الدول العربية والاسلامية والأفريقية .

غير أن المتتبع لحركة التعليم الجامعى فى مصر يمكنه أن يلحظ الكثير من المتغيرات التى استجدت عليه ، خاصة خلال العقدين الأخيرين (السبعينات والثمانينات) .

(*) تقرير للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة التاسعة عشـر .

ويمكن تلخيص بعض هذه المتغيرات فيما يلى :

١ - ازدياد عدد الجامعات بدرجة كبيرة · فبعد أن كان عددها فى أوائل السبعينات أربع جامعات ، أصبح الآن احدى عشرة جامعة (خلاف جامعة الأزهر) · وبعض هذه الجامعات مثل جامعة أسيوط لها ثلاثة فروع كل فرع منها بمثابة جامعة مستقلة فى سوهاج وفى قنا وفى أسوان · وبالمثل جامعة قناة السويس بالاسماعيلية لها فروع فى كل من العريش والسويس وبورسعيد · وجامعة المنصورة لها فرع فى دمياط وجامعة طنطا لها فرع فى كفر الشيخ وجامعة الاسكندرية فى دمنهور وجامعة الزقازيق لها فرع فى بنها وشبرا وجامعة القاهرة لها فرع فى بنى سويف والفيوم»·

فهل هذا التوسع الكبير يتم فى ضوء السياسة التى وضعت فى عام ١٩٧٠والتىاعتمدها المجلس الأعلىللجامعات؟ وهليتمتقويم آثار ونتائج الخطط التى وضعت تنفيذا لهذه السياسة ؟ أم أن الأمور تجرى بطريقة عفوية ودون أى تقويم لنتائجها ؟

٢ - ازدياد عدد طلاب الجامعات بدرجة كبيرة فبينما كان عدد الطلاب فى الجامعات فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ ١٥٢ر١٤٠ طالبا أصبح فى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ (٤٦٧ر٦١١) طالبا ماعدا جامعة الأزهر فهل تم ذلك وفق سياسة مرسومة وتحقيقا لأهداف واضحة ؟ وهل كان التوسع فى توفير امكانات التعليم من حيث المرافق والمبانى والمختبرات يتمشى مع زيادة عدد الطلاب حتى لايؤثر التوسع فى استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب على مستوى العملية التعليمية ، وبالتالى على المستوى العلمى للخريجين وشخصياتهم ومهاراتهم وأساليب تفكيرهم وبحوثهم ·· الخ ؟

٣ - ازدياد عدد أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بنسب كبيرة حيث بلغ فى العام الجامعى ٨٩/١٩٩٠ (٣٤٢٨٥) شاملا أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم نتيجة تطبيق مانص عليه قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذى يسر تعيين المعيدين بطريق التكليف ، ثم أعطاهم الحق فى الانضمام الى هيئة التدريس والارتقاء فى سلم الوظائف حتى درجة الأستاذية بطريقة آلية اذا استوفوا شروط وقضاء المدد المحددة كحد أدنى لكل وظيفة ، وشروط

الحصول على الدرجات العلمية المطلوبة أو القيام بالبحوث بالمستوى الذى تجيزه اللجان العلمية المتخصصة ٠

فهل كانت الزيادة الكبيرة فى أعضاء هيئة التدريس فى جميع الأقسام العلمية بكل جامعة ، أم أن هناك أقساما علمية مازالت تشكو من نقص فى عدد أعضاء هيئة التدريس بها ؟ وهل استفادت الجامعات من هذه الزيادة فى تحسين مستوى التعليم وتقسيم الأعداد الكبيرة من الطلاب الى مجموعات أصغر عددا ، أو الافادة من الفائض فى أعداد هيئات التدريس فى وضع الخطط اللازمة لخدمة البيئة التى تخدمها الجامعة والمجتمع ككل عن طريق المشروعات التى تتفق مع تخصصات هؤلاء الأساتذة ، أو القيام بمشروعات بحثية مطلوبة لعلاج المشكلات التى تعوق تقدم المجتمع ورفاهيته ؟ أو فى غير ذلك من الجهود التى تجعل من الزيادة فى أعضاء هيئة التدريس ميزة للجامعة تخدم بها التعليم الجامعى وتحقق المزيد من خدمة المجتمع ورعاية الطلاب ؟

٤ - العبء الكبير التى تواجهه الادارة الحالية للجامعات التى يزيد عدد طلابها عن الأربعين ألف طالب ٠

٥ - مراعاة تغير مفاهيم المجتمع المصرى والمجتمع العالمى المتقدم والمهن المطلوبة فى أسواق العمل مما يتطلب تعديل بعض أهداف التعليم الجامعى وتخصصاته وآلياته ٠

٦ - مراعاة الأوضاع الاقتصادية الراهنة وانعكاساتها الواضحة على الجامعات وغيرها من حيث نسبة البطالة السائدة والبطالة المقنعة بين خريجيها ٠

ان دور الجامعات لايمكن أن يقتصر عند حد تخريج حملة الدرجات العلميةوتركهم فىسوق العمل٠بل انمسئولياتها تمتد الىمتابعةهؤلاء الخريجين بعد التخرج ، والتعرف على أحوالهم ومدى نجاحهم فى المهن أو الأعمال التى يباشرونها بعد التخرج ، ومستوياتهم العلمية والمهارية وقدرتهم على التعلم الذاتى والتعلم المستمر ، وقدرتهم على حل المشكلات والابتكار والانتاج، واستخدام كل ماتحصل عليه من نتائج كتغذية مرتدة وآلاستعانة به فى تطوير وتحسين أساليبها فى اعداد خريجيها للحياة المنتجة فى مجتمعهم ٠

٧ - ان القوانين واللوائح الحالية للجامعات والكليات المختلفة تحتوى على الكثير من الأسس والتنظيمات التى قصد بها تمكين كل جامعة من استقلالها بقصد اطلاق حريتها فى تطوير نفسها بنفسها ٠

ولاشك أن هذا لايعنى ترك الأمور بدون ضوابط تضمن التقدم فى الاتجاه السليم عن طريق التقويم الذاتى وتصويب المسار اذا احتاج الأمر ٠

وهذا التقويم الذاتى يستلزم أن تقوم كل جامعة بل كل كلية بلكلقسم من الأقسام العلمية بل كل عضو من أعضاء هيئة التدريس ، يقوم كل من هذه التنظيمات والأفراد بتقويم جهوده ونتائجها فى ضوء المسئوليات والأهداف المناطة به ، وأن يطور ويحسن عمله وأساليبه ، والا أصيبت الجامعة ككل أو كوحدات متفرقة بالعقم والجمود والتخلف ٠

٨ - وأخيرا فان التوسع فى عدد الجامعات وكلياتها وأقسامها العلمية وأساتذتها وطلابها مع عدم تحديد مستويات التخرج من الناحية العلمية والعملية للنجاح ، والحصول على الدرجات العلمية التى تمنحها هذه الجامعات ، قد يؤدى الى تفاوت هذه المستويات من جامعة الى أخرى ٠ فتقدير التخرج بممتاز فى احدى الكليات كالحقوق أو العلوم مثلا قد يختلف فى مستواه عن نفس التقدير وفى نفس التخصص فى كلية مماثلة فى جامعة أخرى ، وقد يؤدى ذلك الى نوع من عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين عند التقدم للوظائف الأكاديمية فى الجامعات أو غيرها من الوظائف التنفيذية ، أو التقدم للدراسات العليا أو التقدم للبعثات العلمية ٠٠٠ الخ حيث يكون التنافس بين الخريجين على أساس تقدير تخرج الطالب فى بلد كمصر يحاول أن يحقق بقدر الامكان مبدأ تكافؤ الفرص على أسس موضوعية ٠

وهنا تتضح الحاجة الى تقويم مستويات النجاح التى تمنحها كل جامعة وهل تستند الى معايير معينة بحيث تكون أساسا مشتركا لتقويم مستويات النجاح فى كل فرع من فروع التخصص فى جميع الجامعات المصرية ٠

وكيف يمكن تحقيق ذلك ؟ هل يتطلب قيام هيئة مستقلة بوضع هذه المعايير واشتراط توافر المقومات التى توضع بالاشتراك مع المتخصصين من

أساتذة الجامعات لكى يمكن لهذه الهيئة المستقلة اعتماد أو عدم اعتمـــاد المستوى العلمى لكل تخصص فى الجامعات ؟ وهل فى حالة عدم الاعتماد يكون على الجامعة المعينة أن تبذل جهدها لاستكمال النقص فى المقومات التى حددت قبل أن تعتمد الهيئة المستقلة المستوى العلمى للتخرج فى التخصص المعنى ؟ ٠

تتضح مما سبق الحاجة الى تنظيم اجراءات تقويم الأداء فى العلميات التقويمية ، قد تكون ذاتية أى يقوم بها عضو هيئة التدريس أو قســـم مـــن الأقسام العلمية كوحدة ، أو هيئة الكلية بأقسامها العلمية أو الجامعة ككل بكلياتها وأنشطتها الخارجية ٠٠٠ الخ كما قد يستلزم الأمر أن يكون التقويم خارجيا من هيئة مستقلة عن الجامعة فى الحالات التى تستدعى ذلك وخاصة عند المقارنة بالجامعات الأخرى ، أو عندما يرى المجتمع ذلك اذ من حقـــه أن يطلب هذا التقويم ٠

وتهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية الأخذ بسياسة التقويم المستمر لجميع الجهود والأنشطة التى تقوم بها الجامعات فى ضوء فلسفة التعليـــم الجامعى ، وفى ضوء الوظائف المحددة للجامعات فى المجتمع الحديث ٠

كما تحاول هذه الدراسة الكشف عن مدى الأخذ بهذه السياسة التقويمية فى الأوضاع الراهنة للجامعات فى مصر وأخيرا سوف تختم الدراسة بتقديم عدد من التوصيات تتناول مايأتى :

١ ــ أهم الجوانب التى يجب التركيز عليها فى تقويم الأداء فى العملية التعليمية والبحثية فى الجامعات ٠

٢ ــ من الذى يقوم بعمليات التقويم فى هذه الجوانب المختلفة ٠

٣ ــ ضرورة توافر الامكانات والأجهزة التنظيمية للقيام بعمليـــات التقويم على أسس علمية سليمة ٠

٤ ــ كيفية تنظيم الافادة من نتائج التقويم فى تحسين الأوضاع التعليمية والبحثية وحل مايعترض ذلك من مشكلات تنفيذية لتحقيق رسالة الجامعة وأداء وظائفها ٠

٥ - هذه الدراسة لتوجيه أنظار المسئولين عن التعليم الجامعى الى أهمية قيام الجامعات بالاجراءات والدراسات التقويمية على أسس علمية سليمة وأسلوب منتظم ، كما تهدف هذه الدراسة الى تقديم التوصيات بشأن تنظيم عمليات التقويم للأداء الجامعى ودفع الاهتمام الى الأخذ بهذه الفلسفة.

ثانيا : التقويم : مفهومه فى هذه الدراسة وخطواته :

من أهم المقومات لنجاح أى مؤسسة من المؤسسات أو أى فرد أو مجموعة من الأفراد فى القيام بمشروع أو عمل من الأعمال ، وضوح الأغراض التى يسعى الى تحقيقها القائم أو القائمون بهذا النشاط ، وأن تكون هذه الأغراض مصاغة بطريقة اجرائية ، بحيث يمكن اصدار الأحكام الموضوعية على مدى تحققها . وأن يتم وضع الخطط المتوازنة للتنفيذ لتحقيق هذه الأغراض بحيث يؤخذ فى الحسبان جميع الامكانات والعناصر المتوافرة.

كما يجب أن يصحب التنفيذ عمليات المتابعة الجادة لخطوات التنفيذ ، وكذلك عمليات التقويم المستمر والمرحلى لنتائج هذا التنفيذ ، لاصدار الأحكام الموضوعية على مدى النجاح أو القصور أو الفشل فى الوصول الى الغايات المنشودة أو المستويات المطلوبة . على أن يتبع ذلك تقصى أسباب القصور أو الفشل (ان وجد) وهل تكمن هذه الأسباب فى محتوى الخطط التى وضعت، أم فى الأساليب التى اتبعت فى تنفيذها ، أم فى الوسائل التى استخدمت ، أم أن العيب راجع الى الفلسفة أو الأهداف ذاتها ، أم فى غير ذلك من المدخلات الأخرى فى عملية التنفيذ .

وفى ضوء هذه النتائج ومايسفر عنه هذا التقصى عن المعوقات التى يرجع القصور اليها ، ونقط الضعف فى التنفيذ ، أو غير ذلك من العوامل السلبية ، توضع مقترحات التطوير والاصلاح والتحسين ، التى تؤدى الى مزيد من النجاح والتقدم فى المشروع أو العمل الذى تقوم به المؤسسة أو الفرد لتحقيق أهداف واضحة ومحددة .

ويتبين من هذا العرض الموجز لمنظومة النشاط الهادف المتطور ، أن عمليات التقويم جانب هام وعنصر أساسى من عناصر هذه المنظومة ، ويقصد بالتقويم فى هذه الدراسة أنها عمليات تمكننا من اصدار الأحكام الموضوعية

على مدى تحقيق الأهداف التى وضعت أو استهدفت من اقامة مشروع أو عمل معين ، يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد · ولاتقف عمليات التقويم عند التعرف على مدى تحقيق هذه الأهداف ، ولكنها تشمل أيضا التقصى عن سبب أو أسباب القصور فى تحقيقها بصورة أفضل وأكمل ، ووضع المقترحات والتوصيات للتغلب على العقبات وتطوير خطط العمل وأساليبه ووسائله للحصول على المزيد من مستويات التحسين والتطوير والتقدم ·

وهكذا تكون لعمليات التقويم وظيفة مزدوجة وهى التشخيص والعلاج: تشخيص للوضع أو للمسار الذى يتخذه ما نقوم بتقويمه فى ضوء قيم أو الأهداف أو المعايير أو المستويات المستهدفة ، وعلاج لأى قصور أو سلبيات تعوق الانطلاق والتقدم والتطوير بما يصوب المسار ويطوره ليحقق المزيد من الأهداف ·

من ذلك يتبين أن عملية التقويم لاتقتصر على القياس وان كانت تستعين به فى بعض مراحلها ، وبالاختصار فان هذه العملية تتضمن الخطوات الآتية :

١ - تحديد القيم أو الأهداف أو المستويات المطلوب تحقيقها أو تنميتها والارتقاء بها للشىء المراد تقويمه عن طريق خطة تنفيذية معينة · أو تحت ظروف معينة ·

٢ - بناء الأدوات أو المقاييس التى يمكن عن طريقها قياس الجوانب المطلوب تقويمها للتعرف على مدى تحقق الأهداف المحددة الموضوعة · وذلك عن طريق قياس هذه الجوانب قبل التنفيذ ، ثم للتعرف على مدى التغير أو النمو فى هذه الجوانب ·

٣ - وفى ضوء النتائج السابقة تدرس العوامل أو الأسباب التى تعوق تحقق الأهداف بالكامل ، وهل ترجع الى خطط التنفيذ أو أحد وسائله أو غير ذلك من مدخلات التنفيذ الأخرى ، مثل كفاية التمويل أو القوى البشرية أو الامكانات المتاحة ··· الخ ·

٤ - وأخيرا اقتراح وسائل التغلب على هذه العقبات التى قد تشمل تطوير الأهداف ذاتها أو خطط العمل أو الوسائل المستخدمة لضمان مزيد من التقدم والنجاح ·

ومما سبق يتضح لنا أن عملية التقويم بجوانبها التشخيصية والعلاجية يجب أن تكون الأساس الذى تبنى عليه عمليات التطوير فى التعليم الجامعى من حيث تطوير أهدافه أو محتواه أو أساليبه وبحيث ينظر الى هذا التعليم كمنظومة متكاملة من عناصر معينة كل عنصر فيها يؤثر ويتأثر ببقية هذه العناصر · ويكون التقويم أحد هذه العناصر المؤثرة فى هذه المنظومة التى يمكن تبسيطها بالشكل الآتى :

أهداف التعليم الجامعى

محتوى التعليم الجامعى
مجالاته وبرامجه ومستوياته

الطالب
الأستاذ
المجتمع
الهيئات المعاونة

الطرق والأساليب والوسائل والأنشطة والامكانات المتاحة

التقويم
لتصويب المسار والتطوير والتحسين

ثالثا : أهمية تقويم الأداء فى التعليم الجامعى :

وترى الشعبة فى ضوء ماسبق أهمية القيام بعمليات تقويم الأداء فى التعليم الجامعى ، اذا أردنا تطوير أساليبنا وطرائقنا فى العمل الجامعى لتحقيق الرسالة التى أنشئت الجامعات من أجل تحقيقها ، والا أصيب التعليم الجامعى بالجمود والتخلف فى الوقت الذى يسير فيه العالم بخطوات سريعة نحو التقدم · ان الوعى بأهمية التقويم كعنصر من عناصر الأداء فى التعليم الجامعى يتكامل مع بقية العناصر الأخرى كما سبق أن أوضحنا ، هو خير ضمان لكى يسير التطور والتحسين فى الأداء بصورة مستمرة وغير متعثرة سواء تم هذا التقويم أولا بأول أثناء تنفيذ أى جانب من الجوانب التى نقومها أى عن طريق التقويم البنائى ، أو بأسلوب التقويم التجميعى الذى يتم فى نهاية كل مرحلة من مراحل التنفيذ ، ففى أى الحالات فان عمليات التقويم يجب أن تؤدى الى تعديل المسار الذى يسير العمل فيه أو تصويبه بطريقة تتكامل مع تصويب المسارات فى الجوانب الأخرى ·

ومن الواضح أن هناك حاجة شديدة لتنمية الوعى لدى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمسئولين عن الادارة الجامعية بأهمية التقويم وأهدافه

وأساليبه وأدواته ٠٠ الخ ويقترح أن يتضمن برنامج اعداد معلم التعليم الجامعى الذى يكلف المعيدون والمدرسون المساعدون بحضوره ، كشرط من شروط التعيين فى أول السلم فى وظائف هيئة التدريس وذلك وفقا لقانون الجامعات الحالى ، أن يتضمن هذا البرنامج تدريبات كافية لاكتساب المهارات اللازمة لهذه العملية وبحيث يصبح كل أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بعد بضع سنوات ، قادرين على القيام بالتقويم الذاتى لكل عمل يؤدونه فى اطار نشاطهم الجامعى ٠

على أن هذا الاقتراح لايغنى عن أهمية وجود مركز متخصص فى كل جامعة وليكن ضمن المركز الذى سبق أن أوصى المجلس القومى للتعليم بانشائه فى كل جامعة لكى يتولى الدراسات والبحوث التى تدور حول تطوير التعليم الجامعى ، وكما سبق أن أشرنا فان أى تطوير يجب أن يقوم على أساس دراسات تقويمية حتى نتبين لماذا نطور وبأى هدف يكون اتجاه التطوير والا كان الأمر ضربا من الارتجال والأخذ بأسلوب المحاولة بدلا من الاعتماد على الأسلوب العلمى فى التطوير ٠

ويمكن أن يقوم المركز المقترح انشاؤه فى كل جامعة بمعاونة الكليات والأقسام العلمية وبالاشتراك مع الأساتذة المعنيين ، باعداد المقاييس والأدوات اللازمة لعمليات التقويم ووضع المعايير التى يتم التقويم فى ضوئها على أسس علمية سليمة حتى نضمن صحة النتائج التى نتوصل اليها ٠

هذا المركز المقترح انشاؤه بكل جامعة يستطيع أيضا أن يوفر للجامعة قاعدة بيانات سليمة ومتكاملة ، تكون مصدراً لعمليات التقويم التى تجرى على مستوى الأقسام أو الكليات أو الجامعة ككل ٠ كما يستطيع هذا المركز أيضا أن يتولى معاونة أساتذة الجامعة والمسئولين فيها على تنفيذ خطط وبرامج التقويم التى تضعها المجالس الجامعية ٠

هذا فيما يتعلق بالتقويم الذاتى الذى يقوم الوحدات الجامعية المختلفة بدءا بكل عضو فى هيئة التدريس حتى مجلس الجامعة ، الذى يشرف ويوجه النشاط الجامعى ويحدد اتجاهاته وأهدافه ويقوم نتائجه ٠ أما عمليات التقويم الخارجى الذى سبقت الاشارة اليه فيمكن أن ينشأ له جهاز جامعى

أيضا ، ولكنه يلحق بالمجلس الأعلى للجامعات بحيث يكون مستقلا عن أى جامعة منفردة · وأن يوفر لهذا الجهاز المركزى الأخصائيون فى عمليات التقويم لتقديم المشورة الفنية والعملية التى تطلب منهم من جهة ، والقيام باعتماد المستويات التى يصل اليها خريجو كل جامعة فى مختلف التخصصات من جهة أخرى ، وبحيث تكون أحكامه موضوعية الى أقصى درجة ممكنه وتؤدى عند عدم الاعتماد الى الغاء التخصص فى الجامعة الذى يصدر الحكم من هذا الجهاز بعدم بلوغه الى المستويات المطلوبة بالمعايير المحلية والدولية·

فاذا كان استقلال الجامعات بكيانها الذاتى فى ادارة شئونها وتحديد تخصصاتها أمرا ضروريا وحيويا لكى تؤدى رسالتها على خير وجه ، فانها تدين فى الوقت نفسه التقويم المتنوع والمتجدد الذى يأتى من داخلها ومن المجتمع أيضا ، حتى يطمئن المجتمع الى قيامها بأداء دورها واطراد نموها دون قصور أو تقصير ، وبحيث يكون الارتباط متبادلا بين استقلاليتها وبين التزاماتها بأداء واجباتها قبل مجتمعها · ومن ثم كان من الضرورى وجود مثل هذا الجهاز المركزى المتخصص فى عمليات التقويم الخارجى للجامعات بحيث تؤدى هذه العملية بصفة دورية ومستمرة ضمانا للتقدم المطرد للأداء الجامعى فى تطور مستمر الى الأمام ·

رابعا : من العناصر المقترحة لتقويم الأداء الجامعى :

بناء على ماتقدم ذكره من أهمية التقويم الدورى للجامعات فيما يتعلق بهيئات التدريس والطلاب والأقسام الأكاديمية والتخصصات والمناهج والمواد، والمنشآت المكتبية والمعملية ، بل والقوانين المنظمة للجامعات أيضا · ازاء متطلبات المجتمع منها فى ضوء التقدم العلمى والعملى المعاصر ـ لا بأس من اقتراح مالا يقل عن التسعين مدخلا للعناصر والاستبانات اللازمة لتقويم الأداء فى العملية التعليمية والعملية البحثية فى الجامعات المصرية · ويقتضى هذا المطلب الاسترشاد ببعض ما أستقر الرأى عليه من المرجعيات والنماذج العالميةالتى يمكن أن تواءم الجامعات المصرية وطبيعة أهدافها ، مع تقدير الأمر الواقع من تداخل عدد من هذه العناصر والاستبانات المقترحة مع بعضها البعض أحيانا ، وذلك على النحو التالى :

(أ) فيما يختص بالبناء التنظيمى والتكوين العام للجامعة وهيئـــات التدريس والمنشآت :

- تصنيف واقع الجامعة بين جامعات الأعداد الكبيرة أو جامعـــات الأعداد المحدودة أو ما سواها من أنماط التعليم الجامعى المستحدثة ٠

- مدى ملاءمة واقع الجامعة وملحقاتها للحرم الجامعى الموحد أو الأحرام المتعددة ٠

- مدى صلاحية المكان والمحتوى فى حرم الجامعة أو أحرامها ، للوفاء بمطالب العمليات التعليمية والبحثية والمعملية والمكتبية ، فضلا على المناشط الاجتماعية والثقافية والرياضية والتنظيمات الادارية ، وامكانات التوسع الكمى والأفقى فيها وفقا لاحدى المرجعيات المعتمدة ٠

- نوعية الأقسام والوحدات والتخصصات العلمية والدراسية المناسبة للطابع العام للجامعة ، ومطالب بيئتها الاقليمية - ومقترحات تعديلهـــا أو استكمالها ٠

- واقع الهياكل الأكاديمية القائمة فى مختلف تخصصات الجامعة ٠

- مدى التناسب بين وحدات العلوم النظرية والعلوم الطبيعية والعملية بالجامعة ٠

- أسس العمل بالأقسام المتناظرة أو الأقسام العلمية والعملية الموحدة بالجامعة ٠

- نوعية الصلات بين الدوائر العملية للأقسام والمواد المتماثلة فى الجامعة ٠

- معدلات نسبة أعضاء هيئات التدريس الى أعداد الطلاب اجماليا ، وفى كل وحدة دراسية على حدة ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مقترحات دعم كل وحدة أو تقسيمها أو تأجيل العمل بها وفقا لكل حالة من حالاتها ٠

- جدولة ساعات ومحاضرات هيئات التدريس تبعا للنصاب القانونى ومايتكفلون به من المحاضرات الاضافية ٠

- نسبة الاعارات والانتدابات المحلية وغير المحلية لمهام التعليم من والى مختلف وحدات الجامعة ، وتأثيراتها الايجابية أو السلبية على مهام الدراسة والبحوث ٠

- مدى الاقدام على تخطى النمطية فى الدراسة واستحداث دراسات وشعب منتجة أو فريدة ٠

- السمات البارزة لطابع الجامعة ومدارسها الفكرية والبحثية وأهدافها المرجوة على المستوى الأكاديمى والمستوى القومى ٠

- مدى تحقيق المستوى اللائق بهيئات التدريس من المخصصات والأماكن والمكاتب والموسوعات ، وما اليها ٠

- حركة التأليف والترجمة سنويا بمختلف وحدات الجامعة ٠

- مدى فاعلية هيئات التدريس بالجامعة فى الندوات والمهام العلمية والمؤتمرات العلمية والاقليمية والقومية ٠

- نوعية مشاركات الجامعة ببحوثها وخبراتها فى تطوير بيئتها الاقليمية وتنمية المجتمع ٠

- مشروعات الجامعة للنهوض بالقدرات الذاتية والبحثية والأدائية لهيئات التدريس فيها ٠

- تحليل نماذج التقويم الذاتى المقدمة من قبل هيئات التدريس ووحدات المواد ومجالس الأقسام ومجالس الكليات والمراكز البحثية ، ان وجدت ٠

- تحليل توصيات المؤتمرات السنوية للأقسام والكليات واتحادات الطلاب ٠ ودرجة الاستجابة لتنفيذها فيما يتعلق بفلسفة التعليم ومراجعة الخطط الدراسية وتطوير البرامج ووسائل التدريس ٠

(ب) فيما يختص بالنواحى المالية والادارية المتصلة بالعمليات التعليمية والبحثية :

- مدى تعادل الموازنات المرصودة للجامعة مع اعداد الطلاب ومطالب المشروعات ٠

- نصيب الجامعة من المنح والقروض الداخلية والخارجية ونسبة تنفيذها ان وجدت ٠

- نوعية تعامل الجامعة مع أسلوب تحصيل تبرعات الطلاب المسموح بها وأوجه انفاقها ٠

- المستوى العام لمكتبات الجامعة والكليات والأقسام ودرجة دعمها كما وكيفا ووسائل تحديثها وتيسير خدماتها ٠

- واقع المعامل والمختبرات وتجهيزاتها وكوادرها الفنية ، والوسائل المتبعة أو المقترحة لرفع قدراتها العملية ٠

- معدلات الانتظام والالتزام فى كافة مناشط الجامعة وعلى مختلف مستوياتها ٠

- وسائل تنظيم قيد الطلاب وبطاقات المتابعة وخدمات السكرتارية الفنية ٠

- مدى توافر قواعد البيانات ، وعمليات تحديثها ، ونوعية استخدامها، فى مطالب التسجيل والتحصيل والاستعلام والمراجعة بالجامعة ٠

(ج) فيما يختص بالعملية التعليمية والطلاب :

- مدى الكثافة الطلابية بالجامعة ، وتوزيعها على مختلف الوحدات الدراسية القائمة ، فى وضعها الراهن ، وفيما ينبغى أن تكون عليه ٠

- المقاييس العامة أو الخاصة التى تضعها وحدات الجامعة للمواءمة بين حاجة سوق العمل والاستعدادات الذاتية للطلاب ، وبين مايتقدمون للالتحاق به من نواحى التخصص الدراسى ٠

- وسائل التنسيق بين الأعداد الكبيرة من الطلاب فى المدرجات الدراسية العامة ٠

- تحليل نواحى التنوع فى تكوين طلاب الجامعة ٠

- تحليل تزايد أو تناقص الطلاب الوافدين الى الجامعة وفقا لجنسياتهم وتوزيعهم ومستوياتهم الدراسية ٠

- أهداف التخصصات والمناهج الدراسية والبحثية بالجامعة ومدى تجاوبها مع التقدم العلمى العالمى ٠

- الاتجاهات الغالبة فى أساليب التعليم ووسائل التعلم وطرق البحث، ومانتطلبه من تعديل أو تطوير أو تغيير لمسايرة التطورات الحديثة فى وسائل تناقل المعرفة ٠

- مدى مرونة الجامعة فى متابعة ومراجعة الخطط والمواد الدراسية، وقابليتها للتطوير والاستجابة لمطالب سوق العمل ٠
- رؤية الجامعة وكلياتها لاسلوب الساعات المعتمدة وتطبيقاتها فيها ان وجدت ٠
- نوعية الاختيارات المتاحة للطلاب فى مراحل الدراسة ٠
- مدى الاهتمام ببرامج اللغة العربية واللغات الأجنبية واعـــداد التقارير بها فى غير أقسام اللغات ٠
- مدى استخدام العلوم البينية فى تحقيق التكامل بين التخصصـــات والمـــواد ٠
- نوعية اهتمامات الأقسام والكليات بالتدريبات الميدانية وأعمال السنة والدراسات المكتبية والمعملية واعداد البحوث والمشروعات ٠
- مدى استعداد المؤسسات ومواقع الانتاج الاقليمية والخاصة لقبـول تدريبات الطلاب بها ، واقامة المشروعات البحثية المشتركة معها ٠
- أساليب نظم الامتحانات ومدى اهتماماتها بنواحى الفهم والنقـــد، وقياس القدرات الذهنية والمهارات الشخصية ومقترحات تحديثها ٠
- امكانات العمل بنظام اللجان العلمية المشتركة فى امتحانات الليسانس والبكالوريوس واعتماد مستوياتها السنوية ٠
- تحليل نسب النجاح والرسوب ، ومستويات التقديرات العـــامة فى نتائج المواد والأقسام والكليات ٠
- نسب الطلاب المتفوقين والموهوبين فى كل تخصص وكل مادة ٠
- جوائز التفوق والابتكار والابداع من الأفراد والمؤسسات ٠
- أساليب الريادة والتوجيه ، وصلات هيئات التدريس بالطلاب ٠
- نوعية أنشطة طلاب وطالبات الجامعة ووسائل تنمية الشخصية فى الاتحادات الطلابية وخارجها ٠
- حوافز ومعوقات الرعاية والخدمات الطلابية والممارسات الديموقراطية بالجامعة ٠
- تحليل نوعيات المشكلات التى تواجه الطلاب واجراءات الجامعـة لمعالجتها ٠

- نسب مخرجات الجامعة الى مجموع طلابها فى التخصصات المختلفة، ومانتطلبه مجالات العمل منها ٠

- وسائل متابعة الجامعة للمستوى الأدائى والنوعى والسلوكى لخريجيها ما أمكن ٠

(د) فيما يختص بالدراسات العليا والبحوث :

- الهيكل التنظيمى للدراسات العليا فى الدبلومات والسنوات التمهيدية للماجستير ، والبحوث المعملية ، واعداد الرسائل فى مختلف وحدات الجامعة٠

- تدرج نسب قيد طلاب الدراسات العليا الى مجموع طلاب الجامعة، واعداد الخريجين فى كل تخصص منها على حدة ٠

- نظم القبول والانتقاء الخاصة بالدراسات العليا واختبارات قياس المهارات الفكرية والبحثية ، ان وجدت ٠

- تحليل نسب الانتظام والاستمرار ، أو التسرب والتخلف ، بين طلاب الدراسات العليا ٠

- أعداد نوعيات السمنار أو حلقات البحث والمناقشة فى مختلف الأقسام والكليات ٠

- مدى توافر قواعد وشبكات المعلومات فى كل تخصص عال ٠

- نسبة التأهيل الداخلى لدرجات الماجستير والدكتوراه عن طريق المدارس المصرية للدراسات العليا بشعبها المختلفة ٠

- مدى تزويد المكتبات والمعامل والتجهيزات وتحديثها بما يتناسب مع متطلبات الدراسات العليا ٠

- المخصصات المالية للدراسات العليا والبحوث ونسبة وفائها بمتطلباتها ٠

- امكان استضافة الجامعة للبعثات الداخلية من الجامعات المصرية الأخرى ٠

- مدى توافر عوامل التكامل بين شعب الدراسات العليا بالجامعة ٠
- تأهيل الجامعة للبعثات العربية والشرقية ونوعيات تخصصاتهم ٠
- متوسط مهام الاشراف على الرسائل بين هيئات التدريس ٠

- أعداد ونوعيات بحوث وحدات الجامعة ، وتخصصات رسائلهـــا الأكاديمية والتطبيقية ٠

- واقع الحال فى توافر أو غياب الخطط المنظمة لموضوعات مترابطة أو متتابعة تخدم فروع التخصص والمشروعات الاقليمية والقومية ٠

- نوعية التخصصات والشعب الفريدة المستحدثة ٠

- النسبة والتناسب بين البحوث الفردية والبحوث الجماعية ٠

- أنصبة كليات وأقسام الجامعة من البعثات الخارجية وبعثات الاشراف المشترك ٠

- مدى الأخذ بقصر البعثات الخارجية على التخصصات النادرة ٠

تحليل عوامل النجاح والفشل فى البعثات الخارجية ومدى فاعليـــة تقاريرها السنوية ٠

- مقترحات واجراءات الجامعة فى ربط تمويل بحوثها بمشـــكلات وأولويات رئيسية محددة ٠

- نوعيات وانجازات الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة ومدى قبول سوق العمل لها ٠

- دور وحدات الجامعة وأقسامها كبيوت للخبـــرة والاستشـــارات والتخطيط ٠

- المبتكرات المتميزة التى أنجزتها الجامعة ٠

- نسبة نشر رسائل البحوث الابتكارية النظرية والعملية للجامعة ٠

- الدوريات العلمية والثقافية التى تصدرها الأقسام والكليات ، ومدى أخذها بنظام التحكيم ، ومدى انتظام صدورها ٠

- صور التناسق والتكامل بين وحدات البحوث الجامعية ومايوازيها من مراكز البحوث الأخرى ٠

- نوعية العلاقات الثقافية والعلمية بين الجامعة وبين ما سواها مـن الجامعات الداخلية والخارجية ، العربية منها والأجنبية ٠

- الخطط والمشروعات والتطلعات المستقبلية للجامعة وكلياتهـــــا وأقسامها المتخصصة ٠

خامسا : أهمية تحليل النتائج المستخلصة :

يفترض أن تؤدى المداخل المنوعة والسابق ذكرها وكثير غيرها الى تقديرات بيانية عن مدى تحديد الأهداف ومدى وضوحها فى كل جامعة ، ومدى توافر الاحصاءات الدقيقة الواقعية فيها ، ومدى استخدمها لمصادر وقواعد المعلومات العلمية والنظم الحديثة فى تحصيل البيانات الجوهرية ، من أجل اختزال الجهد واختصار الوقت وضمان دقة الرصد ، ومدى معايشة كل جامعة لتطورات العصر ومستحدثاته العلمية والعملية والتعليمية ، ومدى القابلية منها لتطوير خططها والاستجابة للتعديل والتغيير ، ومدى المرونة فى التنفيذ ، ومدى التناسب بين ماهو مقتبس وماهو متكرر وماهو مبتكر من التخصصات والعلوم والمناهج ، ومدى التواصل بين أساليب التعليم والتعلم ، ومدى الحفاظ على دوافع النمو واستمراريته ، ومدى توافر البدائل وتنوع الأنماط والغايات والوسائل ، وطبيعة الاختيارات ، ومدى توفير التوازن بين التنظير وبين التطبيق · والمساواة فى الحقوق والواجبات ، وفى الحوافز والمسئوليات ، والموازنة بين مناهج البحث العلمية ومقومات الثقافة ، ثم مدى استثمار الطاقات الكامنة فى مختلف العناصر المتاحة من أجل تحقيق المثاليات المستهدفة ، ومدى العمل على تقليل الفاقد، ومدى الاسهام فى الابتكار والتحديث وتقديم الحلول للمشكلات الآنية والمستقبلية ، وتزكية القيم الروحية والمعايير القويمة للمجتمع الاقليمى والمجتمع القومى على اتساعه ·

ومن المتعين كما سبق القول أن تتولى توصيف واقرار الأسس والمعايير والحدود لكل هذه المناشط هيئة أو لجنة قومية عليا لها صفة الدوام خارج حدود المناصب ، ويتوافر لها من التفرغ وسعة الفاعلية والامكانات مايعينها على تنفيذ مهامها كاملة غير منقوصة ·

وعلى الرغم من مشقة استخلاص الأرقام والمعدلات الكمية الصحيحة فى عمليات التقويم المنشودة آنفا - حتى اذا صدقت البيانات المرصودة لها أو المؤدية اليها - فقد تقدم التنويه بالأمر الواقع من أن الأكثر صعوبة هو قياس الجوانب الكيفية فى تقويم المستوى وتقدير الفاعلية · فهذه يحسن أن تحددها وتقننها بحوث تفصيلية متأنية يمكن أن يستشهد فيها أو يسترشد بسوابق تنفيذ أمثالها فى الجامعات الأكثر تقدما ، وأن يعاد توصيفها بما

يوائم بيئة الجامعات المصرية وسياستها التعليمية والتربوية ، وماتستهدف تحقيقه من تنمية وما تتوقعه من تحديات فى المستقبل القريب أو المستقبل البعيد ٠

كما يمكن عقد بعض المقارنات المناسبة لما سبق تجريبه أو تنفيذه فى الجامعات المصرية نفسها ، ثم قللت جدواه قلة الاستجابة للتحديث والتطوير وقلة المبادرة بالتغيير ، وآفة التوقف فى منتصف الطريق ٠

ومن هذا القبيل مايعرضه الاستشهاد التالى بشأن الاعلام الاحصائى للدراسات العليا والبحوث النظرية والعملية فى الجامعات المصرية ٠

فكثيرا ما أخذ على العملية البحثية فى الجامعات المصرية ، افتقارها الى اعلام منظم متجدد بكل ماتم تسجيله وجرى تنفيذه فيها من موضوعات وبحوث رسائل درجتى الماجستير والدكتوراه فى مختلف أقسامها ووحداتها البحثية وهو مطلب واجب الأداء تفاديا لاحتمالات تكرار هذه الموضوعات جزئيا أو كليا ، أو عدم الانتفاع بها ان لم يكن قد تم نشرها ، وحرصا كذلك على التعريف بها وبجهود أصحابها والمشرفين عليها فى المجال العلمى العالمى كلما أمكن ذلك وليس فى المجال الداخلى وحده ٠

وذاك أمر لازم كما قدمنا ، ولكن قل من عنوا بتقويم ما بدأت به بعض الجامعات المصرية فعلا فى هذا المضمار ٠

وكان من جهودها العملية فيه أن أصدرت جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٨ عدة مؤلفات واحصاءات نافعة بمناسبة مرور نصف قرن على انشائها (منذ بدايتها كجامعة أهلية مصرية) ٠ ويخص هذا السياق من هذه المؤلفات مجلد صدر فى ٢٧٨ صفحة متضمنا عناوين ما أنجزته كلياتها وأقسامها المتنامية من رسائل الدكتوراه والماجستير منذ عام ١٩١٤ حتى أوائل عام ١٩٥٨ ٠ وقد بلغت عدتها حينذاك نحو ١٢٨٠ رسالة (منها ٧٨٩ رسالة لدرجة الماجستير و٤٩١ رسالة لدرجة الدكتوراه) ٠ وهذه لم يكن ينقص نجاح مشروعها سوى أن يضاف اليها تباعا ما يستجد من عناوين الرسائل المجازة فى كل فترة زمنية مقبولة ، وأن تلحق بها قائمة بعناوين مالايزال يجرى بحثه من الرسائل المقيدة بها فعلا ، ثم استكمال الصياغة

الأجنبية لعنوان كل رسالة ، وهو اجراء نفذته رسائل الكليات العملية وأقسام اللغات الأجنبية ، دون أغلب أقسام كليات الدراسات النظرية أو الانسانية التى أكتفت بذكر عناوينها العربية وحدها ، الا فيما ندر ٠

وكان يستوى حينذاك أن تولت نشر هـــذه الاضـــافات والتجديدات رئاسة الجامعة كما فعلت فى عام ١٩٥٨ ، أو الدوريات المتخصصة لكلياتها المختلفة ، كل واحدة منها على حدة أو المجلس الأعلى للجامعات بعـــد أن تعددت جامعاته وزادت امكاناته ٠

وكان قمينا بزيادة نجاح هذا الأداء توافر الالتزام بتنفيذ ما دعت اليه النظم الجامعية وسبق أن نوهنا به من وجوب الحاق كل رسالة أكاديمية أو عملية بملخص لها بلغة أخرى غير اللغة التى وضعت بها ، على أن يحدد هذا الملخص نواحى التجديد والاضافة أو التعديل فى مجال رسالته ، وأن يكون قابلا فعلا للنشر لضمان الاعلام به فى الدوريات العلمية والعالمية المتخصصة٠

ولاشك فى أن أعداد رسائل أقسام وكليات جامعة القاهرة (فضلا عن الجامعات المصرية الكثيرة الأخرى) ، قد تضاعفت مرات كثيرة خلال الأعوام التالية لصدور مؤلفها ذاك فى عام ١٩٥٨ ، ولكن ماحدث هو أن فتر الحماس لمشروعها الاحصائى والاعلامى بعد مراحله الأولى ، أو بعد الفراغ مـــن المناسبة التى أوحت به ، وبعد انتهاء نفوذ المعنيين به ــ وكان بوسعه أن يصبح بعد استكماله وتطويره وتحديثه نموذجا تحتذيه بقية الجامعات المصرية والعربية ، وتتبادل الانتفاع بأمثاله فيما بينها ، ولكن اقتصر الأمر بعد ذلك على اصدار مؤلفات أخرى مبتسرة تشبهه نوعا ، من مناسبة الى أخرى فى نفس الجامعة وبعض الجامعات العربية الأخرى ، فضلا على ما استحدثتـــه أكاديمية البحث العلمى فى مجالاتها الخاصة ٠

وواكب الأداء السابق أداء نافع آخر يمكن أن يقاس عليه وأن يجرى تطويره ، حيث أصدرت جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٨ أيضا مجلدا كبيرا من ٨٥٦ صفحة بعنوان «الآثار العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعـــة القاهرة » فى مختلف كلياتها وأقسامها ٠ وكان من شأن نشر معلوماته أن يشيد بالمبدعين من أساتذة الجامعة ، وأن يشيع التعريف بتخصصاتهـــم

وجهودهم الأكاديمية والانشائية المبتكرة ، وأن يدفع الأجيال المتلاحقة الى الاقتداء بالنماذج الخلاقة منهم ٠

وأصدرت جامعة القاهرة أيضا فى العام ذاته سجلا شاملا بأسماء وتخصصات كل هيئات التدريس فيها وأسماء معاونيهم من المدرسين المساعدين والمعيدين أيضا ، ليشعر كل منهم بعضويته فى أسرة علمية واجتماعية كبيرة متكاملة ٠ وتضمن هذا السجل عناوين مساكن أعضائه وأرقام تليفوناتهم ، وعندما تبين سوء استغلال هذه العناوين والأرقام من قبل بعض الأفراد ، أسقط ذكرها فى طبعات تالية ٠

واتخذ أسلوب الاعلام بالرسائل الجامعية والبحثية المصرية مسارا آخر فى السبعينات والثمانينات ، حيث قامت كل من المكتبة العامة لجامعة القاهرة ، والمكتبة العامة لجامعة عين شمس بتصوير الرسائل الأكاديمية والعملية لكلياتها وأقسامها شبه كاملة بطريقة الميكروفيلم ، كمرحلة لالحاقها برسائل الجامعات المصرية الأخرى ، مع حفظ تسجيلاتها وأجهزة عرضها فى قاعات مخصصة لها ، ولكن هذه القاعات لايكاد يطرقها أو ينتفع بمحتوياتها للأسف غير القلة من الباحثين الجادين ، وربما تعطلت أجهزة عرضها ووسائل حفظها ولم تجد من يصلحها فى حينها ، وجرت على نفس السبيل والمصير اجراءات مماثلة تكفل بها المجلس الأعلى للجامعات ٠

والى جانب القصور النسبى فى الاعلام ببحوث وانجازات العلماء الجامعيين المصريين ، لايزال يؤخذ على الدراسات العليا فى الجامعات المصرية افتقارها الى خطط طويلة المدى ذات أهداف محددة وتصورات مبتكرة خلاقة ، ومداخل متنوعة واختيارات متعددة بحيث يمكن أن تشجع على عمل الفريق المتكامل فى حينه أو فى مراحل متتابعة ، وبحيث تخدم تخصصات شاملة أو مشروعات موسعة وحلولا لمشكلات مصيرية قائمة فى نواحى الانتاج وخدمات المجتمع ، ومن المفروض أن تسير هذه الخطط الرائدة جنبا الى جنب مع التخصصات النوعية الدقيقة ذات الأوضاع الخاصة بها ٠

وثمة مثل آخر لآفة قلة المبادرة بالتغيير أو الاستجابة للتحديث والتطوير، وآفة التوقف فى منتصف الطريق ، فيما يختص كذلك بالدراسات العليا

فى الجامعات المصرية · فكثيرا مايوصى فيها بعدم انغلاق التخصصات العلمية على نفسها ، والدعوة الى تطعيمها بتخصصات أخرى قريبة منها أو مكملة لها ، يمكن أن تتبادل المعرفة والنفع معها ، ان لم يكن كذلك بالنواحى الثقافية الموازية لها ، وهذه توصية مقبولة فى بعض الحالات على أقل تقدير· وكان من وسائل تطبيقها · الأخذ بما تشترطه بعض الجامعات الأجنبية من عقد اختبارات تحريرية أو شفهية أو عملية فى موضوعين جانبيين أو أكثر يتخيرهما كل دارس قبل النظر فى الرسالة المقدمة منه للحصول على درجة الدكتوراه ·

وأخذت الجامعة الأهلية المصرية بمثل هذا المبدأ فعلا فى اجراءات دراسات الدكتوراه منذ عام ١٩١٤ واستبقته الجامعة المصرية أيضا منذ عام ١٩٢٥ وعملت به بعض الكليات والتخصصات فى جامعة فؤاد الأول لفترة طويلة ، ثم ألغى اكتفاء بمطالب التخصصات الدقيقة ، مما غلب عليه طابع الشكلية واقتصرت حصيلة علومه المساعدة على مذكرات موجزة فى ميدانها ، وكان يمكن أن يطور بما يضمن الجدية والفاعلية فى أدائه ، وبما يكفل تكامل العلم والثقافة فى كل مجال ·

وهكذا لم تنقص الجامعات المصرية من مظاهر التنويع والتجديد من حين الى آخر ، ولكن أعوزتها فى أغلب الأحيان قوة الاستمرارية والتطوير وهو ماينبغى أن يولى مزيدا من الاعتبار فيما يخطط له من عمليات التقويم المنشودة ···

التوصيات

١ – ينشأ فى كل كلية وفى الجامعة التى تضم عددا من الكليات والمعاهد ومراكز البحوث ··· الخ جهاز متخصص يتولى معاونة لأساتذة والمسئولين على تنفيذ خطط وبرامج التقويم التى يضعها مجلس كل قسم على مستوى القسم ومجلس الكلية على مستوى الكلية ومجلس الجامعة ، وأن يكون لهذه الأجهزة ادارة مركزية بالمجلس الأعلى للجامعات · على أن يكون العاملون فى هذه الأجهزة من المتخصصين فى عمليات التقويم والقياس ضمانا لقيام التقويم على أسس علمية سليمة ·

٢ ـ تقويم هياكل التعليم الجامعى وأنماطه كل فترة زمنية مناسبة للوقوف على مدى ملاءمتها وملاحقتها للتطورات العلمية والتعليمية والبحثية ٠

٣ ـ التطبيق الجاد لما ورد فى قانون الجامعات بشأن المؤتمرات السنوية التى يعقدها مجلس القسم ومجلس الكلية وغير ذلك من المجالس العلمية أو الادارية بحيث تكون بنود جدول أعماله الرئيسية مناقشة نتائج تقويم الأداء ووضع الخطط لتطوير هذا الأداء فى ضوئها ٠

٤ ـ يتم تقويم الأداء فى العملية التعليمية والبحثية بالجامعات على مستويين :

(أ) المستوى الأول : يكون التقويم فيه ذاتيا بالنسبة للمستويات المختلفة بدءا من عضو هيئة التدريس ثم القسم ثم الكلية فالجامعة وذلك عن طريق استبانات تصمم لهذا الغرض بطريقة علمية سليمة ٠

(ب) المستوى الثانى : يكون التقويم فيه من خارج الجامعة عن طريق هيئات أو لجان تضم فى عضويتها عددا من أساتذة الجامعات والمعنيين من المجتمع وكذلك من شخصيات تمثل الجهات المستفيدة من خريجى الجامعات وبحوثها وخدماتها ٠

٥ ـ ضرورة أن تبدأ كل جامعة بوحداتها التعليمية والبحثية ، بتوثيق أعمالها ونتائجها كل سنة ونشرها لتكون متاحة لكل المنتمين للجامعة والمعنيين بأعمالها ، وتتضمن هذه النشرات أسماء أعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم العامة والدقيقة وبيانات موجزة عن المقررات والمناهج ، التى تقدم على مستوى مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا كما تتضمن أعداد الطلاب فى مراحل الدراسة والتخصصات الفرعية المختلفة والنتائج العامة للامتحانات ٠

كما يكون من بين هذه النشرات ملخصات للرسائل الجامعية التى أجيزت ، والأنشطة والدراسات البحثية الجارية والقائمين عليها ـ وأن تتضمن أيضا بيانات بأسماء المراجع والدوريات العالمية المتوافرة والخدمات المتاحة بالمكتبات الجامعية ٠

٦ - تكون نتائج العمليات التقويمية فى مختلف المستويات هى الأساس المرجعى فى تطوير وتحسين الأداء وضمان تحقيق الجامعة بكامل أجهزتها لوظائفها فى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع ٠

٧ - لكى تحقق عمليات التقويم الغرض منها فمن الضرورى انشـاء قاعدة بيانات وافية وشاملة ودقيقة وأن يتم تحديثها بصفة دورية ٠